مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
المجلد 3 العدد 2 / ديسمبر 2017

Mila Univ center. Publish. Co..

دراسة قياسية لمحددات السياسة الائتمانية للمصارف الجزائرية خلال الفترة (1989-2009)

an empirical study of Credit Policy Determinants of Algerian Banks/ During the period (1989-2009)

د. محـــــــمـــــد عبـــــــادي
email :abadi_mohamed3@yahoo.fr
جامعة محمد بشير الابراهيمي- برج بوعريريج- الجزائر

تاريخ الاستلام:2017/09/05 تاريخ التعديل:2017/12/04 تاريخ قبول النشر: 2017/12/28

الملخص :

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير كل من حجم الودائع، سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان، والإصلاحات الاقتصادية، على السياسة الائتمانية للمصارف التجارية الجزائرية ممثلة بحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها، باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1989 إلى 2009. حيث تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد للدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS.

أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة ايجابية معنوية بين حجم التسهيلات الائتمانية وكل من إجمالي الودائع ومتغير الإصلاحات الاقتصادية، في حين ارتبط سعر الفائدة الحقيقي وحجم السكان بعلاقة عكسية معنوية.

الكلمات المفتاحية: سياسة ائتمانية، مصارف تجارية، إصلاحات، نموذج الانحدار، تسهيلات ائتمانية، متغيرات اقتصادية.

Abstract:

The study aimed to test the effect of size of deposits, the real interest rate, population, economic reforms on the credit policy of commercial banks of Algeria represented by the size of credit facilities. The study Used annual data for the period from 1989 to 2009. Where the Multi regression model was estimated using a method of Ordinary Least Squares OLS.

Results of the analysis showed that there is a positive relationship with a statistically significant between the credit facilities and the deposits and the variable of economic reforms, while the real interest rate and population size have been linked by significant negative relationship.

Keywords: credit policy, commercial banks, reforms, regression model, credit facilities, economic variables.

I. مقدمة

يعتبر التمويل عنصرا أساسيا في التكوين الرأسمالي للدول النامية عموما، وتعتمد عملية التمويل بدرجة أساسية على السياسات المستخدمة لتعبئته وتوجيهه نحو مجالات التنمية الاقتصادية. وتشكل المصارف والمؤسسات المالية لبنة أساسية وهامة في عملية التمويل، إذ أن للقطاع المصرفي دورا كبيرا لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر أهم المداخل التي تمارس الدولة من خلالها سياستها الاقتصادية، لاسيما في ظل الاقتصاديات التي ترتكز على التمويل المصرفي، والتي تعرف باقتصاديات الاستدانة كالجزائر.

ويعتبر تطور القطاع المصرفي مؤشرا رئيسيا على حيوية الوضع الاقتصادي. ويتجلى دور المصارف في قطاع الأعمال بوضوح من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة تساعد كثيرا في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية. غير أن الدور الحقيقي للمصارف التجارية يقاس بمدى أدائها لوظيفتها الرئيسية المتمثلة في الوساطة المالية، أي قبول الودائع ومنح القروض، والتي تتحدد في إطار السياسة الائتمانية للبنك.

وبالموازاة مع ذلك كان لزاما على البنك التجاري المحافظة على التوازن بين سياسة الإقراض والاقتراض للحفاظ على سيولة مستمرة. هذا التوازن الذي يصعب توفيره، نظرا لوجود مخاطر عدم السداد، و التي يفترض التحكم فيها في كل مرحلة من مراحل

العملية الائتمانية. فمشكلة القروض المتعثرة مثلا تواجه كل البنوك، ولو بدرجات مختلفة.

وكل هذا تقابله حقيقة مفادها أن كل الدول تضع قيودا على النشاط الائتماني للمصارف التجارية بغرض الحد من نطاق حريتها في خلق الائتمان، حيث أن إتباع سياسة ائتمانية غير متناسقة مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة قد تعرقل سياسة التنمية، خاصة من خلال الضغوط التضخمية أو الانكماشية التي قد تحدثها، وهو ما يؤثر سلبا على تلك الأهداف.

ومن هنا يظهر تأثير السياسة النقدية على السياسة الائتمانية. ويختلف هذا التأثير بدرجات متفاوتة، من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، في قدرة السلطات النقدية على التحكم في الائتمان من خلال مختلف الأدوات المتضمنة في السياسة النقدية (الكمية منها والنوعية).

وبناء على الأهمية المعطاة لنشاط الجهاز المالي والمصرفي برزت ضرورة التعرف على أهم جوهر نشاطه المتمثل في منح التسهيلات الائتمانية، والسياسة التي تحكم هذا النشاط، وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

ما هو تأثير كل من حجم الودائع الاجمالي، سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان والإصلاحات في السياسة الاقتصادية والنقدية على السياسة الائتمانية للمصارف الجزائرية للفترة (1989-2009)؟

ولذلك فقد قامت الدراسة باختبار تأثير مجموعة من المتغيرات الاقتصادية معبرة عن محددات السياسة الائتمانية للمصارف، حيث تجدر الإشارة إلى أن الدراسة اقتصرت على اختبار تأثير أربع متغيرات اقتصادية دون التطرق إلى محددات خاصة بخصائص كل المصارف الجزائرية كل على حدة، نظرا لعدم توفر بيانات بهذا الخصوص. ولتحقيق ذلك فقد تناول الجزء الأول للدراسة الإطار النظري، في حين يتكون المتبقي من هذه الدراسة من أربعة أجزاء، يتضمن الجزء الثاني وصف لبيانات ومنهجية الدراسة، ويعرض الجزء الثالث النتائج التي تم التوصل إليها. ويتضمن الجزء الأخير الخاتمة وبعض التوصيات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معالجتها لموضوع ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، من خلال الدور المهم الذي تتميز به المصارف التجارية الجزائرية في تمويل الاستثمارات ودفع عجلة النمو. كما تكمن أهمية الدراسة في الفترة الزمنية، التي تميزت بلجوء السلطات العمومية في الجزائر في إطار مسعى تفعيل سوق التمويل عموما، وسوق المصارف خصوصا، إلى إجراءات إصلاحية هامة في القطاع المالي والمصرفي، آخذة في الاعتبار التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الوطني والدولي على حد سواء. والهدف الأساسي من وراء ذلك هو تطوير فعالية المصارف وتكييفها مع الواقع الاقتصادي الجديد. فبعد صدور قانون النقد والقرض عرفت تلك المرحلة بعض التحولات، على الأقل من الجانب التنظيمي والتشريعي، حيث أصبح بنك الجزائر يفرض صرامة أكبر، إما في مجال تمويل الإنفاق العمومي (تمويل عجز الخزينة العمومية)، أو في مجال إعادة تمويل المصارف التجارية بالسيولة، وكذا في تطبيق قواعد الحذر، وبالتالي التشديد في الرقابة المصرفية، حرصا منه على تسيير الائتمان بضوابط تقلص من تأثير حجم القروض الممنوحة على معدلات التضخم.

كما تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لعدم وجود دراسات قياسية منهجية –على حد علم الباحث– مطبق على الجزائر حول الموضوع.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

1- تتبع تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية للفترة (1989-2009).

2- تحليل وقياس أثر المتغيرات الاقتصادية ممثلة في كل من حجم الودائع الإجمالية، سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض، عدد السكان، الظروف والاصلاحات الاقتصادية على السياسة الائتمانية للمصارف التجارية الجزائرية ممثلة بحجم التسهيلات الائتمانية.

3- الوصول إلى نموذج قياسي يعبر عن محددات السياسة الائتمانية للمصارف التجارية الجزائرية.

4- إلقاء الضوء على بعض الجوانب البحثية ذات الصلة.

الإطار النظري

1- تعريف السياسة الائتمانية، أهدافها ومتطلباتها:

تعبر **السياسة الائتمانية** للبنك عن مجموعة الأسس والمعايير والشروط التي يتم مراعاتها في إطار السياسة الائتمانية العامة التى يحددها البنك المركزي لإدارة محافظ الائتمان بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المنشود وتوفير عوائد مناسبة للمصارف بأقل تكاليف وأدنى مخاطر ممكنة. **أما الائتمان المصرفي** فهو عبارة عن القروض والتسهيلات النقدية وغير النقدية التي يتم منحها للأفراد والجهات الاعتبارية العامة والخاصة مقابل توفير ضمانات كافية وتعهد المقترض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات والمصاريف المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ استحقاقها. و **تهدف** السياسة الائتمانية إلى ما يلي: [1]

1. المساهمة فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل وزيادة الإنتاج والاستهلاك، وتوزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية وتشغيل الطاقات العاطلة، وتسهيل وتنمية عمليات التبادل التجاري.
2. تحقيق عائد مناسب من توظيف الأموال المتاحة للمصارف التجارية فى ظل الالتزام بالسياسات المعتمدة لذلك
3. المحافظة على نسبة السيولة لد ى المصارف التجارية ضمن حدود السيولة الآمنة والسيولة القانونية.
4. تلبية طلبات زبائن المصارف التجارية من القروض والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية واستخدامها فى الأغراض المسموح بها قانوناً.

وتتطلب السياسة الائتمانية للمصارف جملة من الأسس والضوابط التى تتطلبها عمليات منح القروض والتسهيلات للأفراد والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية المختلفة والتي تمكن البنك من تحديد مصادر تسديد هذه التسهيلات ، ومعرفة قدرته على تحمل الخسائر التى قد تنتج عن عدم سداد تلك التسهيلات . وهو ما يتطلب مراعاة ما يلى:[2]

1. ألا تتعارض السياسة الائتمانية للمصرف مع التشريعات النافذة، ومع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وأن تكون متسقة مع أهداف البنك.

2. ألا يكون للتمويل أغراض غير مشروعة مثل المضاربة بالعقارات والأسهم والعملات الأجنبية، أو تمويل عمليات غسل الأموال، أو تسديد التزامات مالية للزبون لدى مصارف أخرى وما في حكمها.

3. وضع نصوص وشروط واضحة في اتفاقات وعقود منح التسهيلات المبرمة مع الجهة المقترضة والالتزام بها.

4. ألا تتم دراسة طلب منح الائتمان إلا بعد الايفاء بالشروط واستكمال المستندات اللازمة، وفقا لمراحل العملية الائتمانية والاجراءات المعتمدة في منح الائتمان والتعليمات الصادرة تنفيذاً للسياسة الائتمانية للبنك.

2- لمحة عن تطور الجهاز المصرفي واصلاحاته:

في إطار مسعى تفعيل سوق التمويل عموما، وسوق البنوك خصوصا، عمدت السلطات العمومية في الجزائر إلى إجراءات إصلاحية هامة تخص الاقتصاد عموما واجراءات تخص القطاع المالي والمصرفي خاصة، فقد مر المسار التنموي في الجزائر بمرحلتين شهدتا الكثير من المحاولات الإصلاحية :

المرحلة الأولى: (من 1989 إلى 2000): تميزت هذه المرحلة بالانتقال من تنظيم اقتصادي مخطط إلى تنظيم اقتصادي آخر خاضع لقوى السوق، كما عرفت الجزائر خلال هذه الفترة عدة إصلاحات جوهرية ولجأت إلى المؤسسات المالية الدولية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي. تميزت باتفاقيات الاستعداد الائتماني بين 1989 و 1994مع البنك الدولي.[3]

المرحلة الثانية: (بعد سنة 2000) والتي شهدت بداية خروج الجزائر من الأزمة الأمنية التي عصفت بها خلال التسعينات، وشهدت مواصلة الإصلاحات واستكمال الانتقال إلى اقتصاد السوق. شهدت فيها الجزائر ما يعرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)[4] الذي يتمحور حول المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت، تحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية.[5] بالاضافة إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي سنة 2005 تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن.

وقد شهد الجهاز المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات تمثل أهمها في الإصلاح الذي مس وغير كثيراً من عمله و توجهه للتكيف مع الإصلاحات الاقتصادية الجديدة وهو ما تضمنه القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، وهو من القوانين التشريعية الأساسية التي شملت كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للمصارف، أنشطة المصارف، مراقبة المصارف، ومعايير التسيير ...الخ. [6]

ويتضمن القانون ثلاثة مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية، **مجلس النقد والقرض** الذي يتمتع بأوسع صلاحيات لإدارة شؤون البنك المركزي وإصدار أنظمة مصرفية تتعلق بعدة أمور منها إصدار النقود وأسس وشروط عمليات المصارف والمؤسسات المالية وخاصة تغطية و توزيع المخاطر و السيولة والملاءة إلى غير ذلك. **بنك الجزائر**، حدد هذا القانون مديرية البنك المركزي التي تتكون من محافظ و ثلاثة نواب و يتمتع البنك المركزي بعدة صلاحيات منها إصدار الأوراق النقدية وتسيير احتياطات الذهب والعملات الأجنبية ويمكنه استخدام أدوات السياسة النقدية كإعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري والسوق النقدية ...الخ. [7] **واللجنة المصرفية**، بهدف مراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ولمعاقبة المخالفات المثبتة.

إن أثر قانون النقد والقرض على الجهاز المصرفي الجزائري يظهر في تكييف وضعية البنوك العمومية مع هذا القانون، و ذلك لإكمال الشروط للحصول على اعتماد من بنك الجزائر ومن بين هذه الشروط : الحد الأدنى لرأسمال الاجتماعي الذي يجب أن توفره المصارف. كما برزت مؤسسات بنكية ومالية جديدة عديدة منها بنك الخليفة، البنك العربي، بنك الريان وصندوق الترقية العقارية وإنشاء الصندوق الوطني للسكن و إنشاء شركة التمويل الرهن العقاري ...الخ

ومن الناحية الائتمانية فبعد صدور قانون النقد والقرض عرفت عملية منح الائتمان بعض التحولات، على الأقل من الجانب التنظيمي و التشريعي، حيث أصبح بنك الجزائر يفرض صرامة أكبر، إما في مجال تمويل الإنفاق العمومي (تمويل عجز الخزينة العمومية)، أو في مجال إعادة تمويل المصارف التجارية بالسيولة، وكذا في

تطبيق قواعد الحذر، وبالتالي التشديد في الرقابة المصرفية، حرصا منه على تسيير الائتمان بضوابط تقلص من تأثير حجم القروض الممنوحة على معدلات التضخم.

العوامل المؤثرة على السياسة الائتمانية للمصارف التجارية:

تتأثر السياسة الائتمانية للمصارف التجارية ممثلة بصافي الائتمان المحلي (مجموع صافي الائتمان المقدم إلى القطاع العام غير المالي، والائتمان الموجه إلى القطاع الخاص، والحسابات الأخرى[8]) بعدة عوامل نذكر منها ما قامت الدراسة باختبار درجة تأثيره كما يلي:

1. حجم الودائع الإجمالي (Deposit): يعتبر مؤشر الودائع أحد أهم المؤشرات التي تعكس تطور الجهاز المصرفي، كما يعكس هذا المؤشر قدرة وفاعلية المصارف في جذب الودائع.

2. سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض (Real Interest Rate): سعر الفائدة الحقيقي هو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي[9]. حيث تتأثر المصارف الجزائرية في إطار عملية منح الائتمان بكلفته من خلال أداة سعر الفائدة على الاقراض، حيث تُستخدم كأداة من المصارف التجارية في إطار ضوابط السياسة النقدية للحد أو الرفع من حجم الائتمان. ويرتبط ايجابا مع الائتمان.[10]

3. عدد السكان (Popularion): يمثل مستوى الطلب الكلي على الائتمان المحلي، ويرتبط ايجابا بالائتمان.[11]

ويبين الشكل رقم (1) تطور حجم التسهيلات الائتمانية وحجم الودائع المصرفية ، والشكل رقم (2) تطور سعر الفائدة الحقيقي على القراض للفترة (1989-2009)

شكل رقم (1)
تطور حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة وإجمالي الودائع للفترة (1989-2009)

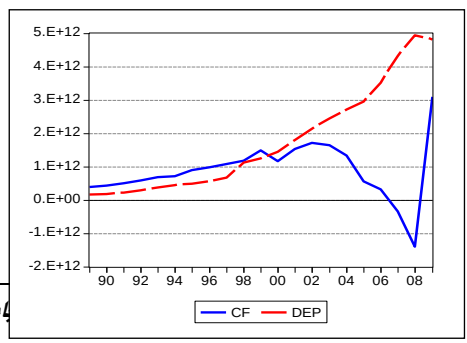

شكل رقم (2)
تطور سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض للفترة (1989-2009)

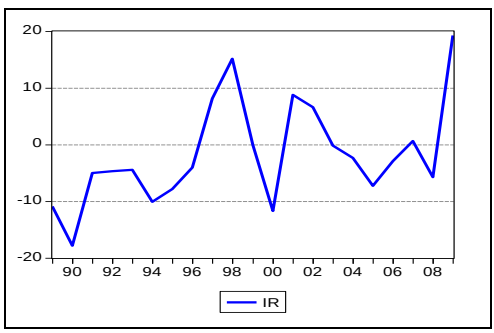

يظهر من الشكل رقم (1) والشكل رقم (2) أن حجم التسهيلات الإئتمانية للمصارف الجزائرية يفوق حجم الودائع المصرفية خلال الفتر (1989-1999) حيث تميزت هذه الفترة بنمو إقتصادي ضعيف بالاضافة الى تردي الأوضاع السياسة والأمنية في الجزائر حيث أن البنوك في تلك الفترة لم تكن الحل الأنسب لتوجيه المدخرات إليها، وتناسب هذا النمط للتسهيلات الائتمانية مع تذبذب أسعار الفائدة على القروض، الذي ظل سالبا إلى غاية سنة 1997 نظرا لارتفاع معدلات التضخم في الجزائر لهذه الفترة أين بلغ أقصاها سنة 1995 بمعدل تضخم 29.8% (مقاسا بالانكماش في الناتج المحلي الاجمالي) ثم بدأ معدل التضخم في الانخفاض نتيجة الاصلاحات الاقتصادية، حيث بلغ سنة 1996 و سنة 1997 معدل 18.7% و 5.7% على التوالي. في حين اتجه حجم الودائع إلى الارتفاع المتواصل في الفترة (2000- 2009) تزامنا مع الانخفاض المتواصل كذلك لحجم التسهيلات الائتمانية لنفس الفترة ما عدا سنة 2009 التي شهدت ارتفاعا كبيرا. وفيما يخص أسعار الفائدة في هذه الفترة فقد استمرت كذلك على نفس النمط من التذبذب مع الارتفاع سنة 2009.

بيانات ومنهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة بيانات سنوية حول متغيرات اقتصادية للفترة (1989-2009) منشورة في النشرات السنوية والتقارير التي يصدرها البنك المركزي الجزائري ومنشورات الديوان الوطني للإحصاء، بالإضافة إلى الإحصاءات السنوية الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة أهمها البنك الدولي. وقد تنوعت وتعددت مصادر استقاء البيانات الإحصائية بغية تحري الدقة والتأكد من مصداقيتها، حيث تم مقارنتها في أكثر من مصدر لتفادي ما قد يشوب هذه البيانات من أخطاء. وهي بذلك تمتاز على الدراسات السابقة المطبقة على الجزائر بكونها-على حد علم الباحث- أول دراسة

تستخدم نموذجا قياسيا لتقدير المتغيرات التي تؤثر على السايسة الائتمانية وكـذا قيـاس حجم هذا التأثير.

تم الاعتماد في صياغة نموذج الدراسة على نظرية الأرصدة القابلة للاقراض والتي توضح أن حجم التسهيلات الائتمانية يعتمد على مدى توفر الأموال القابلـة للاقـراض (عرض الأموال) **Credit Supply** وعلى (مقدار الطلب) على تلك الأموال **Credit Demand** (العامري، 2003). ومن أهم العوامل المحددة للسياسة الائتمانية التي قامت الدراسة باختبارها، ما تم صياغتها في النموذج رقم (1) التالي:

$$CF = \alpha + \beta_1 Dep + \beta_2 IR + \beta_3 Pop + \beta_4 Dum + \ell i$$

.....(1)

حيث يمثل:

CF: يمثل حجم التسهيلات الائتمانية، تم تقديرها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

α يمثل الحد الثابت للنموذج، $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معلمات النموذج

Dep: حجم الودائع الإجمالي، تم تقديرها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

Pop: حجم السكان، ويعبر عن حجم الطلب على التسهيلات الائتمانية، تم تقديرها باللوغاريتم الطبيعي لعدد السكان.

IR: سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض

Dum: ويمثل متغير وهمي يشير للتغيرات التي طرأت على السياسة النقدية والاقتصادية في الجزائر سنة 1996. فيأخذ قيمة 0 (صفر) قبل فترة الاصلاحات، وقيمة 1 (واحد) للفترة ما بعد الإصلاحات.

ℓi: بواقي النموذج أو الأخطاء العشوائية.

حيث تم معالجة البيانات باستخدام برنامج الاقتصاد القياسي E-views للحصول على نتائج دقيقة.

نتائج الدراسة

1- الاختبارات الأولية لبيانات الدراسة:

1-1 الاحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي

يوضح الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيـرات نمـوذج الدراسـة للفتـرة (1989-2009).

جدول رقم (1) :الإحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي

	التسهيلات الائتمانية CF	الودائع المصرفية DEP	سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض IR	حجم السكان LOG(POP)
عدد المشاهدات	21	21	21	21
المتوسط الحسابي	0.4054	0.3648	-0.0176	17.211
أعلى قيمة	0.9935	0.4710	0.1924	17.367
أدنى قيمة	-0.1221	0.2179	-0.1790	17.020
الانحراف المعياري	0.2839	0.0835	0.0906	0.1035
الالتواء	0.1728	-0.3188	0.6668	-0.2438
التفلطح	2.8322	1.7499	3.0634	1.9877
Jarque-Bera	0.1292	1.7232	1.5600	1.1047
الاحتمال	0.9374	0.4224	0.4583	0.5755

المصدر: من إعداد الباحث

تشير النتائج الوصفية المبينة في الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لحجم الودائع وحجم التسهلات الائتمانية كان موجبا، حيث أن نسبة حجم التسهيلات الائتمانية كان أكبر من حجم الودائع. في حين أن أعلى نسبة للتسهيلات الائتمانية بلغت 99.35% من الناتج المحلي الاجمالي، بينما بلغت أعلى قيمة للودائع المصرفية نسبة 47.10% من الناتج المحلي الاجمالي. كما سجل أقل انحراف معياري لمتغير حجم الودائع، يليه متغير سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض، بينما سجل أعلى انحراف معياري لمتغير التسهيلات الائتمانية. في حين لم تظهر فروقات كبيرة بين المتوسط الحسابي وأعلى

قيمة وأدنى قيمة فيما يخص متغير عدد السكان. بينما كان الانحراف المعياري مرتفعا نوعا ما (10.35%) مقارنة بمتغيرات الدراسة الأخرى.

وتشير نتائج اختبار **Jarque-Bera** إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي لكل متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 1%. وبناء على نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي تم تعزيز استخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية لتقدير معلمات نموذج الدراسة.

2-1 إختبار الارتباط المتعدد:

إن إشكالية الارتباط المتعدد بين المتغيرات قد تظهر إذا تجاوز معامل ارتباط متغيرين مستقلين ببعضهما نسبة تفوق 80 %[12]، في حين أظهرت دراسا أخرى أن درجة 80 إلى 90% ارتباط بين متغيرين مستقلين أو أكثر تجعل من الصعب عزل تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع على حده[13]. وبالتالي فنموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط المتعدد **Multicollinearity**. ويبين الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (2): مصفوفة الارتباط

	CF	DEP	IR	LOG(POP)
CF	1.000000	-0.569029	-0.567442	-0.956919
DEP	-0.569029	1.000000	0.384268	0.702659
RIR	-0.567442	0.384268	1.000000	0.491070
LOG(POP)	-0.956919	0.702659	0.491070	1.000000

المصدر: من إعداد الباحث

حيث يظهر من الجدول أعلاه عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد بين متغيرات الدراسة المستقلة يفوق 70%.

2- تحليل نتائج الدراسة:

قبل تحليل نتائج نموذج الانحدار، فمن الضروري التأكد من عدم وجود تغيير هيكلي **(Structural change)** في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة، وذلك بالاعتماد على إجراء **اختبار استقرارية معالم النموذج (Stability Test)**، حيث يقصد بالاستقرارية هنا عدم وجود قفزات مفاجئة في البيانات مع مرور الزمن، في هذا المجال سيتم الاستعانة باختبار **Cusum Test (Cumulative Sum Test)** ، نتائجه موضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (3) اختبار استقرارية معالم النموذج

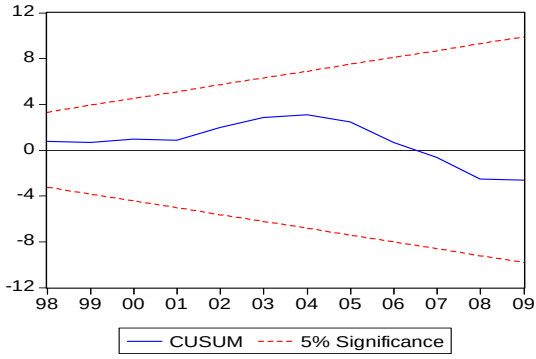

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الشكل (3)، أن منحنى البواقي يقع ما بين خطي الإنحراف المعياري من بداية الفترة إلى نهايتها، مما يثبت صحة وجود استقرارية معالم النموذج، وبالتالي سيتم الاعتماد على الفترة كاملة في الاختبارات الموالية دون الحاجة إلى تجزئتها.

توضح المعادلة رقم(2) تقدير معلمات نموذج الدراسة، وتمثل القيمة بين قوسين قيمة إحصائية (t) ودرجة المعنوية لها. وتشير (*) (**) إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، 5% على الترتيب.

$$CF = \alpha + \beta_1 Dep + \beta_2 IR + \beta_3 Pop + \beta_4 Dum + \ell i \quad .....(2)$$

+ 58.93	**+ 0.99**	**- 0.49**	**- 3.43**	**+ 0.14**
(13.694)*	**(2.229)****	**(-13.529) ***	**(2.731)****	**(-3.401)***

$R^2 = 0.9669$ $D.W = 0.00$ $\text{F-statistic} = 117.07^*$

قبل تحليل نتائج نموذج الانحدار المتعدد، تجدرالاشارة إلى تفسير قيمة $\mathbf{R^2}$ وقيمة **D.W**، وقيمة **F-Statistic**. حيث تشير القيمة الأولى إلى القدرة التفسيرية للنموذج، حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر 96.69% من التغيرات في المتغير التابع، في حين أن قيمة اختبار **Durbin-Watson (D.W)** تشير إلى إمكانية وجود اشكالية عدم تجانس تباين الخطأ حيث أن قيمتها لا تنتمي إلى المجال (1.5-2.5).[14] **أما قيمة إحصائية** F فيتبن أنها بلغت قيمة 117.07 عند مستوى معنوية 1 % وهي أعلى من قيمة F الجدولية، وعليه يتم قبول الفرضة التي تنص على أن هناك أثرا ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع.

كما أن المنهجية السابقة في تقدير نموذج الدراسة قد تعاني مشكلتين قد تؤدي إلى نتائج مضللة. الأولى هي أن الأخطاء العشوائية المحصل عليها من نموذج الانحدار السابق قد تكون مرتبطة فيما بينها، وهو ما يعرف بمشكلة الارتباط الذاتي **(Autocorrelation Problem)**. أما الثانية فهي أن تباين الخطأ العشوائي قد لا يكون ثابتاً عبر الزمن كما تفترض طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية **(OLS)**، وهو ما يعرف بمشكلة عدم ثبات أو عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي **(Heteroskedasticity Problem)**.[15]

وقد تم إجراء الاختبارات اللازمة على الأخطاء العشوائية **(Residuals)** للتأكد من مدى ملاءمة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية **(OLS)** لتقدير نموذج الدراسة. حيث سيتم اختبار فيما إذا كانت الأخطاء العشوائية تتبع توزيع طبيعيا، غير مرتبطة ذاتيا، وفيما إذا كان تباينها ثابتاً عبر الزمن.

1- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

شكل رقم (4): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة

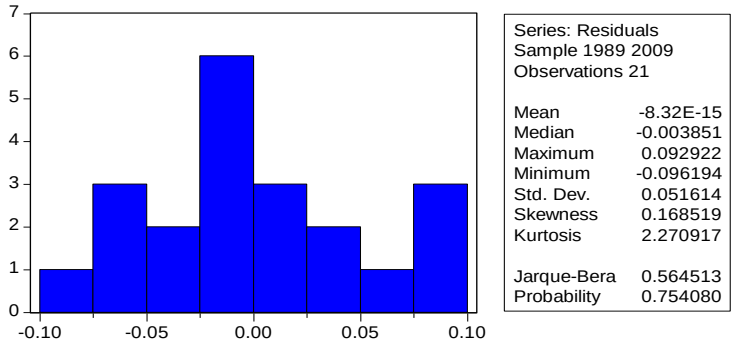

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر من الشكل أعلاه أن بواقي نموذج الانحدار موزعة طبيعيا وما يتوافق مع شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

2-اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج:

يهدف هذا الاختبار إلى تقصي مدى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية سيكون من خلال تطبيق اختبار **Ljung-Box** على الأخطاء العشوائية **(Residuals)**. ويأتي هذا الاختبار لفحص الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين

الأخطاء العشوائية إلى غاية فترة التباطؤ **Lag**. ويوضح الجدول رقم(3) نتائج اختبار **Ljung-Box** ممثلة في احصائية **Q-Stat** والاحتمال **Prob**.

جدول رقم (3): اختبار الارتباط الذاتي لبواقي نموذج الدراسة لفترة تباطؤ Lag=12

Lag	Q-Stat	Prob
1	2.2402	0.134
2	2.4327	0.296
3	4.9145	0.178
4	8.8105	0.066
5	10.216	0.069
6	10.535	0.104
7	11.351	0.124
8	12.048	0.149
9	13.049	0.160
10	14.992	0.132
11	16.242	0.132
12	19.685	0.073

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر من الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال للاختبار الإحصائي كانت دوما أكبر من درجة معنوية 1%، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي نموذج الانحدار.

3- اختبار تجانس تباين الخطأ:

من أجل فحص تجانس أو ثبات تباين الخطأ العشوائي **(Homoskedasticity)** فقد تم تطبيق اختبار عدم تجانس التباين **White Heteroskedasticity Test**، حيث أظهرت نتائج الاختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي وبالتلي فقد تم إعادة تقدير معلمات النموذج ضمنيا مع إدراج هذه المشكلة، وفق برنامج **E-views**. **(White (Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance**

وعليه، ونظرا لتوافق شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية مع عدم وجود مشاكل في البيانات واصلاح ما وجد منها، فإن النموذج يعبر عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث يشير الجزء الثابت من المعادلة وقيمته (58.93+) إلى أن أدنى حد من التسهيلات الائتمانية تقدمها البنوك التجارية في ظل غياب أي تأثير يمثل نسبة 58.93 % من قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

ويظهر أن هناك علاقة ايجابية معنوية بين حجم التسهيلات الائتمانية وكل من إجمالي الودائع ومتغير الاصطلاحات الاقتصادية، في حين ارتبط سعر الفائدة الحقيقي وحجم السكان بعلاقة عكسية معنوية.

وبالتالي فإن هناك تأثيرا لكل المتغيرات السابقة على السياسة الائتمانية للمصارف التجارية، بحيث يتوافق التأثير الايجابي لكل من حجم الودائع المصرفية والنظرية الاقتصادية ودراسة (العتوم، 2000) على الأدرن ودراسة (العامري، 2003) على اليمن. وكذا العلاقة السلبية لسعر افائدة على الاقراض مع النظرية الاقتصادية ودراسة (العتوم، 2000) و (العامري، 2003). حيث يفسر حجم الودائع ما نسبته 99% من التغيرات في حجم التسهيلات الائتمانية، ويعتبر كأهم متغير مؤثر على السياسة الائتمانية للمصارف في ظل نتائج تحليل النموذج، التي توافقت مع ما توصلت اليه دراسة كل من (العامري، 2003) على اليمن.

في حين اختلف تأثير حجم السكان عما كان متوقعا باظهاره لعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية تعزى في رأي الباحث إلى أن عدد السكان بالضرورة لا يعبر بالضرورة دوما عن حجم التسهيلات الائتمانية بالقدر الذي يعبر عن حجم الودائع المصرفية، ذلك – وحسب رأي الباحث كذلك– بالرغم من المشاريع الاستثمارية وصندوق دعم الاستثمار التي تتطلب تمويلا بنكيا، فإن المواطن الجزائري فردا أو مؤسسات عمومية تميل إلى التمويل الذاتي للاستثمار وزيادة السكان لا يقابله بالضرورة زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم. كما أن الزيادة في عدد السكان لا تعني بالضرورة الزيدادة في عدد المتعاملين مع البنوك ايداعا واقتراضا. حيث أظهرت دراسة (العامري، 2003) أن علاقة حجم السكان بحجم الائتمان المصرفي موجبة لكنها غير دالة إحصائيا، وما يتوافق مع ما توصلت اليه الدراسة في أن زيادة عد السكان لا يؤدي إلزاما إلى زيادة حجم التسهيلات الائتمانية.

أما فيما يخص متغير الإصلاحات الاقتصادية والنقدية خلال فترة الدراسة، فقد أبدت تأثيرا ايجابيا واضحا من خلال العلاقة الايجابية حيث أن 14% من التغييرات في التسهيلات الائتمانية تفسر بالاصلاحات التي تضمنها الاقتصاد الجزائري.

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير كل من حجم الودائع ،سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان، والاصطلاحات الاقتصادية على السياسة الائتمانية للمصارف التجارية الجزائرية ممثلة بحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها. باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1989 إلى 2009. وقدمت الدراسة تحليلا قياسيا لمعرفة مدى تأثير كل متغير. توصلت الدراسة إلى نتائج مرتبطة بالتحليل الوصفي ونتئج مرتبطة بالتحليل القياسي. حيث أن:

1- حجم التسهيلات الائتمانية (الائتمان المصرفي) مر بمرحلتين، مرحلة تمتد من 1989 إلى 2000، تميز خلالها بالنمو بمعدلات موجبة، ومرحلة تميز فيها بالانخفاض والنمو السالب خلال الفترة (2001-2008).

2- حجم الودائع المصرفية تميز بالارتفاع المستمر والنمو بمعدلات متزايدة خلال فترة الدراسة (1989-2009).

3- تذبذب أسعار الفائدة الحقيقية، قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر.

4- السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية تتأثر ايجابا بعوامل حجم الودائع **(Dep)**، الاصلاحات الاقتصادية **(Dum)**، وتتأثر سلبا بسعر الفائدة الحقيقي على الاقراض **(IR)** وحجم السكان **(Pop)** .

وعليه تطرح الدراسة بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور الجهاز المصرفي الجزائري في تحقيق الهدف الاجتماعي والاقتصادي المرغوب المتمثل في النمو الاقتصادي:

1- تحديد سياسة ائتمانية واضحة لكل بنك.

2- أن تتظافر جهود الحكومة والبنك المركزي في سبيل ايجاد بيئة ملائمة للائتمان المصرفي، من خلال التأثير الجيد والتحكم في الطلب والعرض عليه. من خلال تعبئة المدخرات ووضعها في القنوات الصحيحية وما يتلاءم مع متطلبات النمو الاقتصادي.

3- ضرورة تشجيع الاستثمار أكثر الذي يدفع الصمارف لتحسين سياستها الائتمانية.

المراجع والاحالات

[1] السياسة الإئتمانية والائتمان المصرفي في ليبيا http://www.cbl.gov.ly/pdf/048fblnLhLLtmKccXTg.pdf

[2] المرجع نفسه.

[3] حميد ،بوزيدة: النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 1992-2004. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2006 .

[4] Services du chef du gouvernement , Le plan de la relance économique 2001-2004, les composantes du programme

[5] حميد ،بوزيدة: المرجع نفسه.

[6] ضياء مجيد ،الموسوي: الاصلاح النقدي، دار الفكر الجزائر، الطبعة الأولى،1993 .

[7] محمد بلقاسم حسن ،بهلول : الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، مطبعة حلب، الجزائر،1993.

[8] موقع الكتروني: البنك الدولي www. worldbank.org

[9] المرجع نفسه.

[10] عادل قائد فارع ،العامري: أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن. رسالة ماجستير، الأردن، 2003.

[11] عامر ،العتوم: دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية للفترة 1985-2000، رسالة ماجستير، الأردن، 2002.

[12] Bryman, A. and Cramer, D. (2001**). Quantitative Data Analysis with SPSS release 10 for Windows**: A guide for Social Scientists. 1st ed., East Sussex: Routlege

[13] Kennedy, P. (1998), **A Guide to Econometrics**. 4th ed. Oxford: Blackwell.

[14] Eviews 4 User's Guide I. Quantitative Micro Software (QMS).

[15] Gujarati, Damodar N. (2003), **Basic Econometrics**. McGraw-Hill, International Edition, PP 335-387.